

تداعيات تآكل ثقة الجمهور بسياسي الإقليم

أيوب بابو بارزاني 22 أغسطس 2022

في وقت مبكر انزلق الاعلام الكردي الممول حزبياً في شيطنة المعارضين والقادة السياسيين في الأحزاب " الشقيقة"، وأن معدن قاداته من ذهب غير قابل للتدنيس ونسجوا من حولهم هالة من القدسية الزائفة ووضعوهم فوق القانون والمسائلة!

وطوال الوقت سواء مباشرة أو عن طريق الاعلام المرتزق اتهم بعضهم البعض بالفساد والعمالة والتخوين، وورطوا الجماهير في هذه العملية القذرة دون أدنى اعتبار لما تسببه من تمزيق وحدة الشعب وتضليله لأغراض حزبية وشخصية ضيقة. وأنفق القادة طاقات كبيرة وأموال طائلة في القاء اللوم على المعارضين بدل شرح سياساتهم الخاصة ومشاريعهم وكيف ينوون خدمة الشعب.

لقد أصبح شبه طبيعي في مجتمعنا تشويه سمعة المنافسين السياسيين دون توقف ودون التفات الى العواقب الوخيمة على المدى البعيد. فالطبقة السياسية برمتها تتعرض للتشويه بسبب خطابات الكراهية، التي تضخمها وسائل الإعلام، وتربطها بالفضائح والمخالفات المالية والجنسية. الجميع وقعوا في هذا الفخ معظم أحزاب السلطة والمعارضة في الداخل والخارج.

بعض القادة في أعلى الهرم الحزبي والحكومي لديهم قناعة أنه لا يوجد شيء سلبى يلتصق بهم في أعين مؤيديهم الذين هم على استعداد لتجاهل الحقائق وان كانت دامغة. هذا صحيح، لكنهم يتجاهلون التأثير على عامة الناس وعلى أولئك الذين ليس لديهم ولاءات حزبية وهم أكثرية، هذا إن كان الإقبال على الانتخابات العامة الأخيرة في الإقليم له أي مدلول.

وصل الاستقطاب السياسي اليوم إلى مستوى قياسي مع دخول الحكومة والمعارضة المبعثرة في مواجهة غير شريفة. وهذا يؤثر على نظرة الجمهور إلى القادة، خاصة عندما تكون التحديات الاقتصادية الخانقة وتخفيف الأعباء المعيشية التي يعاني منها الناس ضمن الأولويات. وهذا يفعل أكثر من مجرد التسبب في السخط العام على السياسيين.

إنه يؤثر على الثقة في المؤسسات السياسية حيث ينظر إليها على أنها مجرد أدوات في صراع على السلطة، منفصلة عن القضايا ذات الاهتمام العام. ويتبع ذلك الاغتراب عن النظام السياسي. وهذا يؤدي إلى تآكل الديمقراطية التي تحتاج إلى مواطنين منخرطين وفاعلين و"ينثقون بها".

الثقة هي عنصر حاسم لجعل أي نظام يعمل. بل إن تدني التقدير العام للنخب السياسية والحكومات يمكن أن يخلق عجزاً في الشرعية.

يتم التشكيك في مؤسسات مثل السلطة القضائية عندما ينظر إليها على أنها توفر العدالة للأثرياء وأصحاب النفوذ. عندما يرى الناس الكيل بمكيالين أو الظلم في تطبيق العدالة، فإن ذلك ينطوي على فقدان المصداقية. فاغتيال العديد من الصحفيين في إقليم كردستان وعجز القضاء كشف ومعاينة الجناة، أضرت بسمعتها وأظهرت السلطة القضائية على أنها أداة بيد السلطة الحزبية وتضفي الشرعية على سلطة خارج القانون، وأيضاً نفس المنطق يسري على جميع الانتخابات التي جرت في الإقليم وشهدت عمليات تزوير فاضحة من قبل الحزبين الحاكمين.

احتلال (داعش) لمناطق شنكال دون قتال، قوض ثقة الجمهور بوزارة البيشمركة وأنها أداة في خدمة زعامة معينة لقمع الاحتجاجات الجماهيرية حال تلقي الأوامر. وعندما منع رئيس الإقليم دخول رئيس البرلمان الى أربيل لأداء مهامه، أظهر أن الإقليم يدار بعقلية استبدادية لا تقيم للقوانين حرمة وان القضايا الهامة تعتمد على المزاج الشخصي والنوبات العصبية التي تنتاب الزعامة.

علاوة على ذلك، عندما ينظر إلى المؤسسات مثل قوى الأمن الحزبية في الإقليم على أنها تتجاوز دورها وتتدخل في مجالات غير مسموح به دستورياً، فإن ذلك يثير السخط ويقضي على الشعور بالأمان.

ليس هنالك أمل في إعادة بناء الثقة، إذ لم يتعلم القادة السياسيون الارتفاع فوق مصالحهم العائلية وإعطاء الأولوية للمخاوف العامة على المصالح الحزبية. ولن يتقبلوا أن المعارضين ليسوا أعداء يجب التشهير بهم وهزيمتهم بل منافسون يكمل أحدهم الآخر في اللعبة الديمقراطية.

كل المؤشرات تدل على استمرار تجذر الحكم العائلي في الإقليم، فالسلطة الحقيقية والتحكم في المؤسسات التعليمية والتجارية والإعلامية وميزانية الإقليم كلها حكراً على الأسرة الحاكمة، وقد لاحظنا انفجارات داخل هذه الأسر في السليمانية وأربيل، فالمفروض

حسب منطق "الهيمنة بالوراثة" ان يمكسك فرع معين من العائلة بلجام السلطة والثروة، وابعاد أطراف عائلية أخرى وعزلها وتهميشها تدريجياً.

الإقليم ليس وحده الذي يعاني من تراجع مخيف في ثقة الجمهور بالنظام السياسي القائم، فالحكومة العراقية هي الأخرى في مأزق كبير، وليس من بين الزعماء في بغداد شخصية جامعة حكيمة لها كاريزما وفوق الشبهات، فالتناحر والغايات الشخصية في البيت الشيعي خلقت أوضاعاً قابلة للانفجار في أية لحظة وتوفر كافة الشروط التي تجعل من التدخلات الأجنبية والمندسين أمراً وارداً وسهلاً. والسؤال هو كيف وصل القادة السياسيون الى الوضع القائم اليوم وكيف سمحوا لأنفسهم تجاهل دور القوى الإقليمية والدولية المتربصة بهم لإزاحتهم من المشهد السياسي العراقي والاتيان بقوى سياسية داخلية متعاونة مع دول خارجية معادية لاستقرار وازدهار بلدنا.

من غير المنصف تجاهل حجم وقوة التدخلات الخارجية لتمزيق البيت الشيعي في العراق وصرف الملايين لتحقيق هذا الهدف، بالأخص من أطراف خليجية وبمباركة امبريالية وأدواتها المحلية من بقايا البعث المتعاون مع طرف كردي معروف، انه المحور المعادي لبناء الدولة الفدرالية الديمقراطية التي تخدم المواطن وتصون كرامته ومستقبله وتخلق الاستقرار المنشود في المنطقة. استمرار الصراع بالشكل الحالي يقوض ثقة الشعب بقيادات هذه الأحزاب وبالكتل السياسية ويظهر لامبالاتهم بمعاناة الجماهير والتفكير السطحي في معالجة أزمات خانقة تهدد مستقبل الشعب برمته. أن وقوع أي طرف شيعي في المصيدة الدولية التي تحاك بعناية في الدوائر المغلقة تحت غطاء مساعدة الشعب العراقي قد تؤدي الى كوارث للجميع.

تدخل مرجعية آية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الأشرف في هذه الظروف الخطيرة قد يؤدي الى وقف التصعيد. لكن هذا لا يكفي، بل الذهاب الى أبعد من تسهيل مسار تصحيح العملية السياسية كلها أي العمل على (القضاء على الفتنة في منشأها) و لانشك من أن المرجعية تعرف أين هو مكن الخطر الخارجي والداخلي.

في اربيل وبغداد وعلى رغم توفر المال وفرص التنمية لا نجد قادة حقيقيين انما قادة غارقين في النزعة الطائفية والعشائرية والانغلاق الذهني، وأصبحوا موضع سخرية في مجتمعاتهم، أدلوا شعوبهم وأفقروهم وهدروا كرامته وأضاعوا سنين من عمر أجيالنا الشابة في صراعاتهم الشخصية والحزبية التافهة.

لا جدوى من سياسات التوافق بين زعامات الأحزاب والكتل الحالية في بغداد وأربيل ولا بأجراء انتخابات جديدة مزيفة-- في الواقع الانتخابات الأخيرة والتلاعب بها سبب رئيسي لما آلت اليه الأوضاع اليوم-- فأكثر من ثلاثين عاما من سلطة العوائل الفاسدة في الإقليم وأكثر من 18 عاما بالنسبة لحكومات بغداد كاف للوصول الى قناعة راسخة متجسدة في القول المأثور: من جَرَبَ المَجْرِب حلت به الندامة.

لقد صنعوا بتهورهم وبأنانيتهم وهوسهم الجنوبي بالمال والسلطة مجتمعات هزيلة هشة فقدت مناعة المقاومة، يسهل اختراقها وتطويعها واشعال حروب أهلية بين أبنائها لخدمة قوى معادية لمصالح شعوبنا في الشرق الاوسط. يتوجب على جميع المخلصين والشرفاء من أبناء شعبنا الإصرار على تقديم هذه (النخب المشخّصة) الى العدالة ومحاسبتهم على ما اقترفوا بحق شعبنا وتورطهم في مشاريع خارجية معادية لأمننا القومي واستقلالنا وسيادتنا وهدر المال العام.

السماح لهم بالعودة الى سدة الحكم يعني الامعان في اذلال شعبنا واهانة لتاريخنا وضياع مستقبل أبنائنا وأحفادنا وديمومة الاحتلال الأجنبي لوطننا وخطر على هويتنا.

العصيان المدني السلمي المنظم - غير الطائفي - تحت قيادة سياسية واعية ومصممة ومخلصة (الكتلة التاريخية) كفيلة بتغيير مجرى تاريخ بلدنا وبأثمان أقل.